

معايير تقييم البحوث الجامعية والدراسات العليا

د. فتحي محمد اميمه

كلية الفنون والإعلام /جامعة مصراتة

مقدمة البحث:

إن الحاجة إلى التعليم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للإنسان في أي مجتمع من المجتمعات وفي أي زمان ومكان، ومع تطور الحضارة الإنسانية أصبح حق الإنسان في أن يتزود بقسط معلوم من التعليم المنظم والمنتظم حق من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية والتي تضمنتها معظم الدساتير العربية، والتعليم في مجمله عمليات تحول فيها الإنسان من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، يتطلب تعليمه الالتحاق بمؤسسات متخصصة في تعليم المعارف والخبرات والمهارات وأساليب التفكير والعمل .

فالتعليم بمفهومه العام والشامل يعني عملية اكتساب المعارف والمهارات، وأداة للاستمرار الاجتماعي؛ لذا فقد أوجدت المجتمعات البشرية آليات ووسائط لنقل ما تراكم لديها من معارف وتراث ثقافي وحضاري؛ وفق نظم تربوية تخدم غرضاً تعليمياً محدداً وبشكل نظامي، مبني بناءً هرمياً وبتسلسل زمني، وهذا النظام التعليمي يعني في الاستعمال الحديث، الإطار الذي ينتظم فيه كل ما يتعلق بالتعليم من فلسفة وأهداف ومناهج وبرامج وطرائق وأساليب ووسائل وخدمات وإدارة وإعداد المعلمين، ليتكون منها الهيكل التعليمي المتكامل⁽²⁾.

وهذه المجتمعات على اختلاف ثقافات ومستوى تقدمها تعول على المؤسسات التعليمية- باعتبارها المؤسسات الرئيسية في عملية إحداث التنمية الاقتصادية

والاجتماعية- وذلك عن طريق توفير وتنمية الموارد البشرية التي تعد العنصر الأساسي للاستثمار القومي .

إن الجامعة هي المؤسسة الأقدر على بناء الشخصية، وغرس القيم والفضائل، والشعارات والنظريات، وتحويل هذه الشعارات والنظريات إلى واقع عملي، وهي الأقدر على الاتصال بالمجتمع الخارجي بكل مؤسساته، لكونها تقوم بوظيفة التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وكما هو معروف فإن البحث العلمي المنظم هو الذي يوفر للأفراد والمؤسسات المعاصرة القاعدة الصلبة لاتخاذ القرارات المناسبة التي تساعدها في انجاز أهدافها المرجوة بحسب الأولويات المقررة⁽³⁾.

وعلى صعيد وظيفة البحث العلمي فإن الجامعات تسعى إلى توظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع وإنتاج المعرفة بما يحقق التدريس الفعال وبذلك تصبح الجامعات قادرة على تحمل المسؤولية الاجتماعية التي فوضها المجتمع إياها. كما أن أحد معايير تميز الجامعة هو مدى مساهمتها الفاعلة في تطوير البحث العلمي، لذلك فإن تطوير الوظيفة البحثية للجامعات أضحت جزءاً من مشروع مستقبلي لتطوير الجامعات العربية وربطها بالمجتمع.

ويأتي ذلك من خلال وضوح رؤيتها ورسالتها وأهدافها المنوطة بها حتى تسهم في تحقيق التعاون المستمر والمثمر لجميع العاملين بها حتى يمكنها من تحسين وتطوير أدائها وعليها أن تسعى لإعداد الكوادر البشرية المؤهلة تأهيل علمي وإداري لرفع مستوى أدائها الجامعي في مختلف الجوانب باعتبارها من أهم المؤسسات المجتمعية التي تسهم في وضع وتقدم ورخاء الأمم، بما تمتلكه من إمكانات علمية وبشرية تمكنها من قيادة حركة المجتمع وتوجيه عمليات التنمية.

ويعتبر موضوع "الأداء" من أهم الموضوعات التي شغل بال المسؤولين في جميع الدول المتقدمة والنامية على السواء. ويقدر تلك الأهمية القصوى لموضوع "الأداء" وخطورة تأثيره في حياة الأفراد والمجتمعات بقدر ما حظ هذا الموضوع باهتمام كبير من جانب العديد من الباحثين والمنظرين، فتعددت الدراسات حول ماهية الأداء، ومحدداته، وكيفية قياسه، وأصبح الفكر الإداري متضخماً بالعديد من المفاهيم والمداخل التي كانت تبحث دائماً عن الأداء الفعال، ذلك الأداء الذي يعكس القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة⁽⁴⁾.

مشكلة البحث:

تتناقش سنوياً العديد من الرسائل والأطروحات في معظم الجامعات، وبالرغم من خضوع هذه الرسائل والأطروحات إلى الإشراف العلمي والمناقشة العلمية العلنية، إلا أن تقييمها لا يخضع إلى معايير علمية مقننة متفق عليها مما يسبب في خلافات أحياناً حول قرارات لجنة المناقشة بين المشرف وأحد المناقشين يكون ضحيتها الطالب إذا كانت ملاحظات المناقش خاطئة أو متحيزة، وقد يكون ضحيتها البحث العلمي في إحدى الحالتين الأولى موقف المشرف حين يكون قوي معنوياً وخاطئاً علمياً فيقبل البحث على علته، والثانية عدم تخصص المناقشين أو انتهاج أسلوب المجاملة وعدم الجدية في قراءة البحث، وعادةً ما نلاحظ في بعض الحالات ملاحظات منهجية خطيرة عن البحث أثناء المناقشة تؤكد بأن النتائج المتوصل إليها غير صحيحة توحى بأن قرار اللجنة هو إعادة البحث، ومع هذا تنتهي إلى قبول الرسالة مع الحد الأدنى من التعديلات، هذا بالإضافة إلى اختلاف تقييم الرسائل والأطروحات العلمية الذي يعود إلى الخلفية العلمية والمرجعية التي

يعتمدها كل محكم، فبعض الأكاديميين يركزون على الجانب النظري والبعض الآخر يركز على الجانب التطبيقي الإحصائي، والبعض الآخر يحاول الحفاظ على شيء من التوازن بين الجوانب المختلفة للأطروحة أو الرسالة العلمية .
ومن الأخطاء التي تضر بالبحث العلمي هو تعميم تقييم الجزء على الكل، ويحدث عند لجوء المحكمين إلى إصدار حكم عام على العمل العلمي من خلال تقييمه لجزء أو فصل واحد من البحث أو الرسالة دون التحري في الأجزاء الأخرى، فكثيراً ما يحدث أن يحكم المناقش على الرسالة سلباً أو إيجاباً من خلال الفصل النظري بغض النظر عن الجوانب المنهجية والإجرائية والنتائج الإحصائية التي توصل إليها الباحث .

إن غياب معايير علمية يحتكم إليها الباحثون في تقييمهم للأطروحات والرسائل العلمية يؤثر سلباً على مصداقية البحث العلمي وجودته، في حين أن وجود معايير متفق عليها لا يساعد فقط المحكمين على التقييم الموضوعي والصادق للرسائل العلمية وإنما يساعد أيضاً على تطوير البحث العلمي الذي يخدم المجتمع، وبشكل عام فإن نظام البحث العلمي الحالي يعاني من العديد من نقاط الضعف في بعده الرئيسي، أهمها وجود الكثير من التقييمات غير الموحدة والمتداخلة جزئياً، وضعف المرونة اللازمة للحكم على نوعية مختلفة من الرسائل، ولقد تحددت مشكلة هذه الدراسة من خلال عمل الباحث في مجال التدريس الجامعي، وإشرافه ومناقشته لعدد من الرسائل بالدراسات العليا والدقيقة، وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الآتي:

ما هي المعايير المناسبة لتقييم الأطروحات والرسائل العلمية ؟

أهداف البحث :

- 1- التعرف على معايير تقييم البحوث العلمية (ماجستير، الدكتوراه) .
- 2- الوصول إلى نمط تقييم ملائم للارتقاء بمستوى عملية تقييم الرسائل الجامعية والماجستير وأطروحات الدكتوراه .
- 3- معرفة متطلبات جودة التقييم من قبل المشرف والمناقش والباحث .

أهمية البحث :

انطلاقاً من أهمية ضبط جودة البحث العلمي، فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في كونه يهتم بدراسة وتشخيص الآلية التي تختص بضبط عملية التقييم العلمي لبحوث الرسائل الجامعية المقدمة من طلبة الدراسات العليا .

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لما يتميز به هذا المنهج من الدقة والتركيز، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة والذي تتطلبه طبيعة البحث من خلال التركيز على بعض الحالات.

حدود البحث:

تحدد هذه الدراسة بالحد الموضوعي لها والمتمثل في دراسة معايير تقييم الرسائل الجامعية .

أهمية البحث العلمي:

يشهد عالمنا اليوم أهمية متزايدة في البحوث العلمية، فتجارب الدول المتقدمة أثبتت أن تقدم الأمم والدول يكمن في قدرات أبنائها علي استغلال المتاح والممكن

من ثرواتها، فتقدم الدول لم يعد مقتصرًا على الموارد الطبيعية التي توجد داخل أراضي الدول أو على موقعها الجغرافي وأهميته الإستراتيجية، بل أصبح مرتبطًا بالعنصر البشري ومقدرته على البحث والسعي للتقدم في كافة جوانب الحياة، لذا فإن البحث العلمي أصبح من الأساسيات التي تعتمد عليها الدول، ونظرًا لما يشهده عالمنا اليوم من تطور سريع في كافة أوجه الحياة، ازدادت أهمية البحث العلمي لمواكبة العصر، ولتزويد المجتمع بالمعرفة والعلم الذي يسهم في حل كل مشكلته.

والوظيفة الأساسية للبحث العلمي هي تقديم المعرفة من أجل توفير ظروف أفضل لبقاء الإنسان وأمنه ورفاهيته، والبحث العلمي بمناهجه وإجراءاته من الأمور الضرورية في أي حقل من حقول المعرفة، ولذا فإن الإلمام بمناهج البحث العلمي المختلفة والقواعد الواجب إتباعها بدءًا من تحديد المشكلة ووصفها إجرائيًا، مرورًا باختيار منهجية محددة لجمع البيانات المتعلقة بها، وانتهاءً بتحليل البيانات واستخلاص النتائج من الأمور الهامة في كل العلوم النظرية والتطبيقية.⁽⁵⁾

وبذلك فإن أهمية البحث العلمي تبرز في كونه وسيلة للحصول على معلومات مفيدة يمكن الاعتماد عليها وغايته اكتشاف أجوبة لأسئلة ذات معنى وذلك من خلال تطبيق إجراءات علمية محددة وبالرغم من أن البحث العلمي يجري في أوضاع ((مكانية وزمانية)) وبطرائق مختلفة فهو على صعيد عام نظامي وموضوعي هدفه الوصول إلى معرفة موثوقة، يستخدمه الإنسان لاكتشاف المجهول وتسخيرها لخدمته.

أما أهمية البحث العلمي للباحث، فتكمن في تعلم الباحث لتقنيات البحث العلمي، وتعلم الصبر والمعاناة من أجل الوصول إلى الحقائق، وتعلم الدقة والنظام، والدراسة

المتعمقة، ويكتسب منه الروح العلمية والمنطق العلمي الذي يقوم على الدليل ولا يكتفي بالشكوك والظنون، ويكون لديه نظرة الفاحص الناقد، أيضاً يتعلم أن البحث العلمي هو الطريقة الصحيحة لتقدم وخدمة مجتمعه، كما يجبره على الاطلاع الموسع على موضوعه ما يجعله أكثر إماما به ويجعله واسع الأفق يتقبل النقد برحابة صدر، قادرا على الدفاع عن وجهة نظره.

ومهما اختلفت أهداف البحث العلمي ومجالاته الأكاديمية أو الاجتماعية أو السلوكية فإنه يبقى من حيث العلم أو الممارسة أو النتيجة أحد صيغ القياس والتقييم، ولا يخرج عن كونه سلوكاً إنسانياً يتأثر بالمعطيات الشخصية والبيانية، ومع ذلك فإن له جملة من الشروط الواجب توافرها فيه، لعل من أهمها ما يلي:

1- ضرورة أن ينطلق البحث العلمي من دراسة مشكلة أو ظاهرة معينة، باعتبارها المحور الذي يرتكز عليه البحث، فلولا وجود مشكلة أو إشكالية تستوجب الدراسة، والبحث عن أسبابها أو ما يترتب أو ترتب عنها، أو دراستها كظاهرة لما كانت هناك ضرورة للبحث.

2- أن تكون هذه المشكلة واقعية وحقيقية حتى يتمكن الباحث من دراستها وإلا تعتبر مفتعلة أو من نسج الخيال، وأن تكون محددة وقابلة للدراسة والقياس .

3- أن يكون البحث خاضعا للتنظيم أثناء القيام به، أي أن يسير وفق خطة مدروسة ولا يكون عشوائياً، بحيث يراعي التسلسل المنطقي في دراسة وعرض الظاهرة أو مشكلة الدراسة، وذلك حسب خطوات المنهج المتبع في الدراسة، وأن يكون محتويا على الحقائق التي تم إثباتها من خلال دراسة مشكلة البحث، فنتائج

البحث العلمي لابد أن تكون مبنية على الحقائق التي توصل إليها الباحث بعد مراجعتها واختبارها للتأكد من صحة ما توصل إليه.

4- أن يضيف البحث العلمي شيئاً جديداً للمعرفة، من خلال ما يتوصل إليه من نتائج، فالبحث العلمي الكامل يتطلب العمل المضني والطويل للتوصل إلى دليل حقيقي ونتائج ملموسة.⁽⁶⁾

5- أن يتبع فيه الأسلوب العلمي، من حيث المنهجية في الاقتباس والهوامش والفهارس والملاحق وغيرها، وأن يشير للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، وأن يكتب بلغة صحيحة خالية من الأخطاء اللغوية، والمطبعة قدر الإمكان .

هناك اختلاف بين المهتمين بالبحث العلمي في تصنيف البحوث ومناهجها، ويرجع هذا الاختلاف إلى الخلط بين الهدف والوسيلة، فقد يستهدف البحث تفسير ظاهرة وفي سبيل ذلك يعتمد على إجراءات أو طريقة معينة قد تكون كمية أو كيفية، وقد تكون معتمدة على العينة أو الحصر الشامل، كما قد تكون تجريبية أو غير تجريبية. وطالما أن البحث يستهدف تفسير الظاهرة؛ فإن الطريقة تصمم بخصائص ومواصفات معينة تجعلها أقرب إلى أن تكون ذات طبيعة تفسيرية وليست استكشافية أو وصفية مثلاً، ونقصد بالطريقة هنا المنهج العلمي المتبع - فبعض المناهج تستخدم لتحقيق أكثر من هدف في البحث الواحد سواء كان استكشافاً أم وصفاً أم تفسيراً أم تنبؤاً- كما أن البحث قد يستخدم أكثر من منهج في الدراسة الواحدة وهذا تفرضه طبيعة موضوع البحث والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؛ وأوجه الاختلاف

بين تصنيفات البحوث وتصنيفات المناهج تتمثل في أن البحوث يمكن أن تصنف على أسس عديدة من بينها الهدف الرئيسي للبحث، أما تصنيفات المناهج فإنها تتحدد بالطريقة التي يتم إتباعها لدراسة المشكلة، ومن جهة أخرى فإن تصنيفات البحوث هي تصنيفات عريضة مرنة، أما تصنيفات المناهج فإنها تُعد أكثر تحديداً⁽⁷⁾.

وفي هذا البحث سيتم التركيز على تصنيف البحوث من حيث مستواها وهي البحوث التي تجرى من أجل نيل درجة علمية، درجة التخصص في الدراسات الجامعية، كدرجة الليسانس أو البكالوريوس، أو درجة التخصص في الدراسات العليا لنيل الدرجة العالية الماجستير أو الدكتوراه وتسمى هذه البحوث عادةً بالبحوث التدريبية، تقرر على الطلبة في مرحلة الدراسات العليا كجزء من متطلبات الحصول على الدرجة العلمية .

الدراسات العليا :

تعد الجامعات من المؤسسات الأكاديمية المميزة التي وجدت في الأصل لخدمة المجتمع والتعايش مع اهتماماته، وتلبية رغباته، وحل مشكلاته بأساليب علمية متطورة، ولعل أبرز البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعات برنامج الدراسات العليا، والذي يؤدي دورا بارزا في تطوير المعرفة وإعداد الكوادر البشرية في المجالات المتعددة، ودعم البحث العلمي، فالدراسات العليا تؤدي دوراً ملموساً في إثراء المعرفة وتطوير العلوم، وتأهيل القوى البشرية في مختلف المجالات العلمية، وتعزيز حركة البحث العلمي وتسهم في خدمة المجتمع، فمن أهدافها الإسهام في نشر المعرفة الإنسانية بكافة فروعها عن طريق الدراسات المتخصصة، والبحث الجاد للوصول

إلى إضافات علمية وتطبيقية مبتكرة، والكشف عن حقائق جديدة، بالإضافة إلى تشجيع الكفاءات العلمية على مسايرة التقدم السريع للعلم والتقنية، ودفعهم إلى الإبداع والابتكار وتطوير البحث العلمي وتوجيهه لمعالجة قضايا المجتمع.

لقد قطعت مسيرة الدراسات العليا بالجامعات مساراً تصاعدياً رأسياً وأفقياً، فازدادت أعداد الجامعات التي تحتوي على برامج الدراسات العليا، والطلاب الملتحقين بهذه البرامج، ونتج عن ذلك العديد من الرسائل الجامعية التي تناولت مختلف مجالات المعرفة، ورغم هذا التطور ألا أن هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت للبحث العلمي في السنوات الأخيرة أبرزها افتقارها إلى الأصالة والإبداع، بالإضافة إلى أن هناك نسبة كبيرة من الأبحاث تخطط على أساس الإمكانيات البحثية المتاحة، وليس على أساس المشكلات الحقيقية التي تستوجب إيجاد الحلول المناسبة لها.

لقد احتلت الدراسات العليا مكانة هامة في الجامعات، لما لها من دور في رفد المجتمع بالكفاءات العلمية اللازمة لعملية التنمية ومواكبة التقدم الحضاري، وتعرف الدراسات العليا على أنها مرحلة دراسية تلي المرحلة الجامعية الأولى يتابع فيها الطلبة دراستهم لنيل درجة عليا كدرجة الدبلوم أو الماجستير أو الدكتوراه تهدف إلى إعداد الكوادر الأكاديمية اللازمة لتغطية حاجات الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة⁽⁸⁾، والتي تسعى لتحقيق الأهداف العامة المتمثلة في :

1. تنمية المعرفة الإنسانية عن طريق البحث والاستكشاف .
2. تدريب الباحثين على أساليب البحث العلمي .
3. إمداد المجتمع بالباحثين المتخصصين في كافة المجالات العلمية .

4. الإسهام في إثراء المعرفة الإنسانية بكافة فروعها عن طريق الدراسات المتخصصة والبحث الجاد للوصول إلى إضافات علمية وتطبيقية مبتكرة والكشف عن حقائق جديدة .

5. تشجيع الكفايات العلمية على مسايرة التقدم السريع للعمل والتقنية ودفعهم إلى الإبداع والابتكار وتطوير البحث العلمي وتوجيهه لمعالجة قضايا المجتمع .

6. تحسين نوعية التعليم العام والجامعي من خلال القيام بالبحوث والدراسات العلمية .

بالإضافة إلى ذلك فإنها تهدف للقيام بدور ايجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العلمي، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية، والنهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي .

وتعد الرسائل الجامعية من أهم أنواع البحوث لما تحتوي عليه من إضافات إلى رصيد المعرفة المتخصصة، فهي عبارة عن عمل علمي يتقدم به الطالب للحصول على درجة علمية معينة، تحت إشراف أساتذة يمثلون مراجع في تخصصاتهم، وتخضع هذه الرسائل لعمليات تمحيص متعاقبة منذ أن تكون فكرة في رأس الطالب حتى تتحول إلى مخطط ثم عمل متكامل .

فالرسائل الجامعية عادة ما تمتاز بمعالجة موضوعات يتم اختيارها بطريقة موضوعية محددة وتتم دراستها باستخدام مناهج البحث العلمي بعد إجازة مشروع الرسالة العلمية والموافقة عليه من قبل القسم العلمي، وتشتترط الجامعات أن يكون العمل المقدم للحصول على الدرجة العلمية فيه إسهام علمي وإضافة جديدة للمعرفة،

كما يجب أن تخرج الرسائل بشكل مميز منهجيا وبحثياً بما يعكس اهتمامات الحقل وتطلعاته .

وهذا بدوره يحمل برنامج الدراسات العليا مسؤولية كبيرة لتحقيق هذه الأهداف؛ ليتمكن طلبة الدراسات العليا من مهارات البحث العلمي، بالإضافة إلى إسهامهم في حل قضايا المجتمع المرتبطة بتخصصاتهم، ومهما يكن من اختلاف حول أهمية الرسائل الجامعية ومكانتها، فإن هذه الرسائل تعتبر مرجعا علميا يتم الرجوع إليه من قبل الباحثين الأمر الذي يتطلب بذل الجهد في اختيار موضوعات هذه الرسائل والعمل على كتابتها بأسلوب علمي جيد، وفق معايير جودة التعليم العالي .

ولقد ظهر الاهتمام العالمي بموضوع الجودة في التعليم العالي، الذي يتكون من بدء التخطيط لرسالة الجامعة إلى المشاركة الفاعلة للعناصر البشرية والمادية في العملية التعليمية، من الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، والجودة تعني مجموعة من الخصائص والمميزات لكيان ما تعبر عن قدرتها على تحقيق المتطلبات المحددة والمتوقعة من قبل المستفيد⁽⁹⁾، ولقد أصبح تطبيق الجودة الشاملة في التعليم مطلباً ملحا للتعامل مع متغيرات عصر يتسم بالتسارع المعرفي والتكنولوجي وتزداد فيه حدة الصراع والمنافسة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات.

وإلى جانب ذلك فإن عملية اختيار المشرفين والمناقشين الأكفاء من أعضاء الهيئة التدريسية تعد من القضايا المهمة في برنامج الدراسات العليا، فأعضاء هيئة التدريس يلقي على عاتقهم مسؤولية تنفيذ البرامج التربوية وتوفير الجودة فيها، ويجب أن يتوفر في مؤسسة الدراسات العليا العدد الكافي والمؤهل من أعضاء هيئة التدريس لتحقيق رسالتها وأهدافها، بدءاً من مرحلة قبوله كعضو هيئة تدريس

بالجامعة، وبشكل عام هناك عدد من الصفات العلمية لمناقشين الرسائل العلمية في الدراسات العليا تتمثل في :

1. أن يكون المشرف والمناقش من ذوي الصلة الوثيقة بالتخصص للرسائل العلمية .

2. أن يكونا ذوي صلة بالبحث العلمي من خلال تخصصهم وأبحاثهم المعدة للترقية وغيرها .

3. الالتزام بالموضوعية والتجرد من الأهواء .

4. التحلي بالأمانة والإنصاف .

5. إعطاء الرسالة أو الأطروحة حقها من الوقت والجهد ومراجعة مصادرها قدر الإمكان .

6. أن تكون ملاحظاتهم وتوجيهاتهم المقدمة للطالب في قالب من الأدب والاحترام والابتعاد عن التجريح والتسلط (10) .

هناك عدد من الأمور التي قد تحدث أثناء التحكيم تؤثر سلبا على تقييم البحث منها :

1. أن المشرف مهما تحلى بالنزاهة والشفافية إلا أنه ملزم في النهاية للوقوف إلى جانب الطالب.

2. تغييب الدور التكاملي والرقابي لمجالس الأقسام والكليات في اعتماد لجان التحكيم والمناقشة، مما يفقد هذه المجالس فعاليتها .

3. اختيار المشرفين لمناقشين محددین يؤدي إلى فقدان الحياد والموضوعية في إصدار الأحكام على الرسائل العلمية، فمفهوم تبادل المصالح بين بعض

المشرفين والمناقشين وتبادل الأدوار فيما بينهم في ظل غياب الدور الرقابي لمجالس الأقسام والكليات يؤدي إلى ضعف التقييم .

4. قيام المشرف بترشيح المناقشين يؤدي إلى استعانة بعض المشرفين بمناقشين غير مؤهلين أو غير متعمقين في موضوع الرسالة، كما أن تبادل المصالح بين بعض المشرفين والمناقشين يكون سببا في اختيار بعض أعضاء هيئة التدريس دون غيرهم من ذوي الدرجات العلمية العليا ومن ذوي الاختصاص .

5. عدم قناعة المشرف بالتعديلات التي يطلبها المناقشون من الطالب، فقد يكون لاختلاف المدارس الفكرية بين المشرف وأحد المناقشين دوراً في رفض المشرف للتعديلات المطلوبة .

المعايير العلمية التي يجب توفرها في البحث العلمي :

نظراً لوجود اختلاف في الرؤى والتي تعود لاختلاف المرجعية العلمية لكل محكم، أصبح من الضروري الاتفاق على عدد من المعايير التي يمكن عن طريقها التمييز بين البحث العلمي الجيد وغيره من البحوث، فالبحث العلمي الجيد هو الذي يجذب القارئ لقراءته ويكون إضافة إلى حقل المعرفة، وهذه المعايير تتمثل في النقاط الآتية:

أولاً / معايير اختيار الموضوع :

1- ضرورة أن ينطلق البحث العلمي من دراسة مشكلة أو ظاهرة معينة، باعتبارها المحور الذي يركز عليه البحث، فلولا وجود مشكلة أو إشكالية

تستوجب الدراسة والبحث عن أسبابها أو ما يترتب أو ترتب عنها، أو دراستها كظاهرة لما كانت هناك ضرورة للبحث.

2- أن تكون هذه المشكلة واقعية وحقيقية حتى يتمكن الباحث من دراستها وإلا تعتبر مفتعلة أو من نسج الخيال، وأن تكون محددة وقابلة للدراسة والقياس .

3- أن يكون البحث خاضعا للتنظيم أثناء القيام به، أي أن يسير وفق خطة مدروسة ولا يكون عشوائياً، وأن يكون محتويًا على الحقائق التي تم إثباتها من خلال دراسة مشكلة البحث، فنتائج البحث العلمي لا بد أن تكون مبنية على الحقائق التي توصل إليها الباحث بعد مراجعتها واختبارها للتأكد من صحة ما توصل إليه.

4- أن يضيف البحث العلمي شيئاً جديداً للمعرفة، من خلال ما توصل إليه من نتائج، فالبحث العلمي الكامل يتطلب العمل المضني والطويل للتوصل إلى دليل حقيقي ونتائج ملموسة.⁽¹¹⁾

5- أن يتبع فيه الأسلوب العلمي، من حيث المنهجية في الاقتباس والهوامش والفهارس والملاحق وغيرها، وأن يشير للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، وأن يكتب بلغة صحيحة خالية من الأخطاء، ويحتوي على التسلسل المنطقي في دراسة الظاهرة أو مشكلة البحث.

6- أن يتأكد من صحة نتائج الدراسات السابقة، فقد يختار الباحث مشكلة سبق دراستها ويعيد تصميم البحث نفسه، ويسمى هذا الأسلوب بإعادة الدراسة.

ثانياً/ معايير اختيار عنوان البحث :

1- مدى صلاحية الموضوع للبحث، إذ يجب على الباحث أن يثبت أن موضوعه صالحٌ للبحث العلمي، بمعنى أن بحثه سيضيف شيئاً جديداً إلى حقل المعرفة الإنسانية.

2- مدى توفر المصادر والمراجع المطلوبة للبحث من حيث توفر الوثائق الأصلية والكتب والدوريات والتقارير، لأنها تمد الباحث بمادة بحثه، فكلما زاد اطلاع الباحث وقراءاته لما هو متوفر حول موضوعه ساعده ذلك في تكوين فكرة واضحة عن موضوع بحثه.

3- إمكانية القيام بالبحث فليست كل المواضيع التي تخطر في ذهن الباحث يمكن دراستها والخوض في غمارها والبحث فيها، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها الكلفة المالية أو ثقافة المجتمع ((فما تسمح به ثقافة مجتمع ما كموضوعات للدراسة؛ قد لا يصح دراستها في مجتمع مجاور، ويختلف الأمر في هذا المجال حتى في المجتمع الواحد خلال فترات زمنية مختلفة)).⁽¹²⁾

4- أن لا يكون الموضوع غامضاً وواسعاً بدرجة كبيرة، فكلما استطاع الباحث حصر موضوع بحثه زمانياً ومكانياً، كلما كانت الدراسة أكثر دقة وتشخيصاً.

5- أن لا يكون الموضوع - محل الدراسة - قد تمت دراسته من قبل، ولا يجوز إعادته إلا إذا رأى الباحث أن هناك نقصاً في معايير وأسس الدراسات التي سبقته في نفس الموضوع، وهنا يجب على الباحث أن يشير للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وأوجه القصور فيها، وهذا يتطلب من الباحث الاطلاع على

دليل الدراسات والبحوث التي تناولت موضوعه، والتأكد من نتائج تلك الدراسات مشيراً إلى القصور الموجود فيها، ومحاولة تلافيه⁽¹³⁾.

6- ضرورة عرض الموضوع على الأستاذ المشرف لإبداء الرأي .

ثالثاً/ معايير صياغة العنوان:

1. عناصر المشكلة التي يقوم بدراستها ((المتغيرات)).
2. العلاقة بين هذه العناصر والمتغيرات التي يهدف الباحث لدراستها.
3. الإطار البشري للبحث الذي يوضح مجتمع البحث.
4. الإطار الجغرافي للبحث الذي يوضح ميدان أو مكان الدراسة.
5. الإطار الزمني أي الفترة التي ستم فيها دراستها.
6. ترتيب العنوان طبقاً للقواعد اللغوية والمنهجية، فلا يجوز تأخير العناصر أو المتغيرات الفاعلة عن غيرها أو تقديم مجال التطبيق عن بناء العلاقات بين العناصر.
7. تجنب الغموض عند صياغته، والابتعاد عن استخدام الكلمات والألفاظ الإنشائية أو التعقيدات اللفظية أو الكلمات غير المستساغة.
8. ينبغي أن تكون لغة العنوان بسيطة ذات طابع علمي موضوعي بعيدة عن أسلوب التضخيم والاستعراض والأسلوب الإنشائي.
9. ينبغي أن يشير العنوان إلى موضوع البحث وأبعاده بنوع من الاختصار المعبر، مع ضرورة حذف الكلمات الزائدة كلما أمكن ذلك، ويفضل أن لا يزيد عدد كلماته عن ((15)) خمس عشرة كلمة.⁽¹⁴⁾

10. أن يتمكن القارئ من التعرف على الهدف من البحث والمنهج المستخدم في البحث.

رابعاً / معايير تحديد مشكلة البحث :

1- دراسة البعد التطوري العلمي للمشكلة أو ما يطلق عليه بالخلفية العلمية للمشكلة، أو الرصد المعرفي لها، وذلك بالإطلاع على الدراسات والبحوث والكتب والمراجع التي تتصل بمشكلة البحث .

2- تحديد نطاق المشكلة من كافة الجوانب التي تتطلبها طبيعة المشكلة سواء كانت هذه النطاقات جغرافية أم بشرية أم زمانية، وذلك وفقاً لطبيعة البحث أو الدراسة وهذا يجعل المشكلة أكثر تحديداً.

3- صياغة مشكلة البحث صياغة علمية محددة، بحيث يتحدد مجال وأسلوب دراسة المشكلة وحلها بدقة، وينبغي ألا تكون الصياغة طويلة ومملة ولا قصيرة مخلة .

4- التعريف بالمفاهيم والمصطلحات والمتغيرات الواردة في مشكلة البحث، وفي ذلك توضيح للمشكلة في ذهن الباحث نفسه وذهن القارئ الذي يتابع البحث.

5- أصالة المشكلة من حيث فائدتها أو قيمتها العلمية.

6- حداثة المشكلة وعدم تكرارها لموضوعات سبق دراستها.

7- عدم اعتمادها على دراسة معلومات أو وثائق متحيزة، تضع الباحث موضع الشك العلمي.

8- قابلية المشكلة للدراسة أو الحل أو التفسير، من حيث إمكانات إجرائها ومن

حيث طبيعة المشكلة أو إمكانيات الباحث الشخصية والعلمية.⁽¹⁵⁾

خامساً/ معايير صياغة الفروض:

1-مراعاة أن الفرض ينبع من واقع الفكر العلمي والملاحظة المنهجية وليس مجرد تصورات خيالية.

2-وضع تصور لنوع العلاقة بين المتغيرات من خلال تحديد الباحث للمتغير المستقل الذي يؤثر في المتغير التابع وتصور اتجاه هذه العلاقة ((طردية أو عكسية))، ((إيجابية أو سلبية))⁽¹⁶⁾، فالفرض الجيد هو الذي تتحدد فيه العلاقة بين المتغيرات بوضوح.

3-يجب أن تكون الفروض متفقة مع الحقائق العلمية الثابتة.

4-الإيجاز والوضوح، وهذا يتطلب تحديد المفاهيم التي تتضمنها تلك الفروض والتعرف على المقاييس والوسائل التي يستخدمها الباحث للتحقق من صحتها.

5-الشمول والربط، بحيث يكون هناك ارتباط بين الفروض وبين النظريات التي سبق الوصول إليها، بمعنى أن تعتمد على جميع الحقائق المتوفرة.

6-أن تكون قابلة للاختبار، فبعض الفروض الفلسفية والقضايا الأخلاقية والأحكام القيمية يصعب - إن لم يكن من المستحيل - اختبارها في بعض الأحيان.

7-أن تكون الفروض خالية من التناقض.

8-يفضل أن يعتمد الباحث على مبدأ الفرضيات المتعددة، من خلال وضع العديد من الفرضيات المحتملة بدلاً من فرضية واحدة⁽¹⁷⁾.

سادساً/ المعايير التي يجب مراعاتها عند الاقتباس:

1- يجب على الباحث أن يراعي الدقة في تدوين أسماء المصادر والمراجع التي يقتبس منها، وأن تكون مصادر أصلية في الموضوع.

2- مراعاة الدقة والأمانة العلمية عند الاقتباس، ومراجعتها للتأكد من وضع الهوامش في مكانها.

3- يجب أن لا يطمس الباحث شخصيته بكثرة الاقتباس، فالاقتباسات الكثيرة تجعل شخصية الباحث تختفي ولا تتضح أمام القارئ.

4- تنوع مصادر الاقتباس بحيث تحتوي على الكتب والدوريات والمؤتمرات العلمية، مع مراعاة الإصدارات الحديثة بحيث يتضح مدى متابعة الباحث لموضوع بحثه وما كتب فيه⁽¹⁸⁾.

سابعاً/ المعايير التي يجب مراعاتها عند كتابة البحث :

1- الاعتماد على أسلوب الباحث وطريقته في الكتابة، وعليه الابتعاد عن الإسراف في النقل والاقتباس .

2- صدق الباحث وأمانته العلمية، بحيث يشير إلى كل المصادر والمراجع التي استفاد منها في بحثه، فلا ينسب له ما ليس من عمله .

3- يجب أن يكون الباحث موضوعياً في كتابته، فيبتعد عن التحيز ولا يهمل الأفكار التي تتعارض مع بحثه، بل يجب أن يبرز كل الحقائق التي لها علاقة بموضوعه مهما كانت، حتى يكون حكمه منطقياً وبحثه ذا جدوى .

4- التسلسل في الأفكار وربط الجمل، والدقة في استخدام المفردات، وكتابة البحث بلغة سليمة، وعبارات متينة، والابتعاد عن التكرار .

5- الابتعاد عن الجمل الطويلة المملة والابتعاد عن الحشو والإطالة غير المفيدة.

- 6- إتباع القواعد العلمية في المنهجية من حيث كتابة الهوامش وتوثيقها.
- 7- توازن الأبواب والفصول والمباحث، بحيث لا يطغى فصل على آخر وخاصة عند الباحث المبتدئ الذي نجده يدفع بكل ما لديه من معلومات في الفصل الأول والثاني وتبقي بقية الفصول فارغة المحتوى.
- 8- تطابق العنوان مع مضمون البحث، فينبغي أن يكون العنوان هو محور الدراسة⁽¹⁹⁾.
- 9- ترك مسافات في بداية كل فقرة بمقدار ثلاث أو خمس حروف ويجب أن تكون ثابتة في كل الفقرات.
- 10- ترك مسافات بعد العناوين الرئيسية والفرعية، حتى يظهر العنوان واضحاً.
- 11- التأكد من التطابق في أرقام الهوامش بين وسط الصفحة والهوامش، ومراجعة ذلك بدقة، والتأكد من أن الاقتباس متناسب مع السياق.
- 12- المراجعة اللغوية، كتابةً وأسلوباً ومراعاة تراكيب الجمل من حيث طولها ووضوح معانيها، والابتعاد عن الحشو واستخدام المترادفات وكثرة تكرار الكلمات، وعدم تجزئة الكلمة الواحدة بين سطرين، فالباحث هو المسؤول الأول والأخير عن بحثه حتى وإن لم يقم بطباعته بنفسه.
- 13- التنوع في مصادر البحث، من حيث الكتب والمقالات والوثائق وغيرها، والاعتماد على المصادر الحديثة في البحث، حيث يشير ذلك إلى أن الباحث مواكباً للتطور العلمي، وله دراية بكل ما هو جديد في موضوعه.

- 14- الابتعاد عن تعظيم النفس أو الشعور بأهمية العمل، فهذا الأمر يترك الحكم فيه للقارئ، كما يجب الابتعاد عن أسلوب المدح أو القذح، ومراعاة بأن الدراسة علمية ولا تهدف إلى أي أغراض أخرى.
- 15- وضع الملاحق التي لها أهمية للقارئ أو للمقارنة، ويجب أن يكون هناك تناسب بينها وبين حجم البحث⁽²⁰⁾.
- 16- عند الاقتباس من شبكة المعلومات الدولية يجب توخي الحذر، والاعتماد على كتاب معروفين يعتد بأرائهم في موضوع الدراسة.
- 17- توحيد طريقة وضع الهوامش التي يتبعها الباحث في بحثه بالكامل.
- 18- توحيد حجم الخطوط التي يكتب بها البحث من حيث الحجم والنوع، سواء ما يكتب به العناوين الرئيسية أو الفرعية أو البحث، واستخدام نوعية الخطوط الشائعة في الاستعمال.
- 19- استخدام الخط رقم 14 أو 16 علي الأكثر لمتن البحث، والخط رقم 10 أو 11 للهوامش، مع مراعاة وجود الخط الفاصل بين المتن والهوامش والذي يكون بنفس خط الهامش.
- 20- ترك هامش علي الجهة اليمنى بمقدار 4 سم ومن أعلي واليسار ومن أسفل بمقدار 3 سم.
- 21- الاحتفاظ بما تم تصحيحه من قبل المشرف والرجوع إليه عند الحاجة، كما يفضل ألا يشرع في كتابة الجزء اللاحق قبل أن يستلم الجزء الأول من المشرف.
- 22- مراعاة التوازن في الفصول من حيث الحجم والمعلومات، فلا يتسرع الباحث ويضع كل معلوماته في الجزء الأول من البحث، وتبقي بقية الفصول فارغة

المضمون، ويفضل أن يبدأ الباحث بحثه بفصل تمهيدي مختصر عن موضوع الدراسة.

23- عدم التسرع في الأحكام، وتقديم الحكم المسبق على الأمور.

24- بما أن طريقة عرض الموضوع تتحكم في طول الفقرات وقصرها، إلا أنه يفضل أن يكتب الباحث بأسلوب الفقرات متوسطة الطول، بحيث تتضمن كل صفحة من ثلاث إلى أربع فقرات.

25- مراعاة الترابط بين المقدمة والخاتمة.

26- ممارسة النقد الذاتي، وذلك بترك البحث فترة ثم العودة إليه ومراجعته وعرضه على بعض المختصين، وإجراء التحسينات اللازمة عليه⁽²¹⁾.

أهمية وجود معايير للبحث العلمي :

1- وجود المعايير يضمن أن تحكّم البحوث والأطروحات بوضوح وبشكل دائم بناء على ما ورد في هذه المعايير، كما يوضح مستوى ونوعية الأطروحات التي يقدمها طلاب الدراسات العليا في أي جامعة .

2- الحد من البحوث العلمية منخفضة الكفاءة، ومن مواطن الضعف والتجاوزات غير البناءة التي يعاني منها البحث العلمي، فدراية الباحث بأبعاد تقويم بحثه من البداية يجعله يتفادى الأخطاء الشكلية والموضوعية والمنهجية والمطبعة واللغوية حيث أن توافر هذه الضوابط يجعل الباحثين يقومون بتقويم بحوثهم ذاتياً .

3- تحقيق المساواة والعدالة والنزاهة، فالحكم على البحوث العلمية والرسائل الجامعية من خلال بيانات موضوعية كافية؛ تحقق الحكم على أداء الباحثين وبحوثهم .

- 4- وجود ضوابط ومعايير للتحكيم ينعكس إيجاباً على مستوى البحث العلمي في مجاله، وعلى تطوير وتوجيه قدرات المحكمين من أعضاء هيئة التدريس وغيرهم، وتطوير قدرات الباحثين في مختلف الجوانب المنهجية والعلمية والشكلية.
- 5- إصدار أحكام وقرارات موضوعية على الأعمال البحثية صادقة وثابتة، فوجود هذه المعايير يقضى على الارتجال والعشوائية والرؤى الذاتية أثناء التحكيم.

التوصيات

1. تكوين لجنة متخصصة في التحكيم العلمي تقوم بوضع لائحة واضحة يسير من خلالها كل محكم، ووضع العقوبة اللازمة لمن يخالف هذه اللائحة
2. على المحكم الذي سيطرت عليه الميول والأهواء والاجتهادات الشخصية غير الموضوعية أن يستحضر أنه قاضٍ وحاكم يجب عليه أن يتصف بالعدل والإنصاف والواقعية والوسطية .
3. يجب أن تخضع عملية اختيار المحكمين لآليات وضوابط وشروط منهجية متفق عليها، فشخصية المحكم لا تقل أهمية عن علمه ومعرفته، فلا بد أن يكون مشهوداً لها بالحياد وسعة الأفق والابتعاد عن الأمور الشخصية .
4. إجراء دورات تدريبية وتنظيم ورش عمل لإعداد وتأهيل المحكم العلمي وفق القواعد والمعايير المطلوبة وذلك للارتقاء بجودة البحث .
5. تعيين لجنة علمية من الخبراء في مجال التحكيم العلمي تتولى وضع المعايير اللازمة .

الهوامش

- 1- الدوكالي بالنور الدوكالي، واقع التعليم الجامعي والعالي ومتطلبات التنمية في ليبيا، ندوة التعليم العالي والتنمية، الجزء الأول، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2006، ص185.
- 2- محمد عبدالله عبدالحميد، تصور مقترح لتطوير الأداء البحثي للجامعات اليمنية، مجلة جامعة ناصر، العدد الأول، يونيو، 2013، ص187.
- 3- أمل مصطفى عصفور، تطوير الأداء الإداري، ندوة تطوير الأداء في مؤسسات القطاع العام، المنعقدة في الفترة من 2- 9 يناير، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص105 .
- 4- سامي محمد ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط3، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2005، ص47.
- 5- عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق عداد البحوث، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص10.
- 6- بشير صالح الرشيد، مناهج البحث التربوي رؤية تطبيقية مبسطة، الكويت، دار الكتاب الحديث، بدون سنة نشر، ص 41 .
- 7- ليلي العساف، درجة فاعلية برنامج الدكتوراه في التربية تخصص الإدارة التربوية في جامعة عمان العربية للدراسات العليا، مجلة اتحاد الجامعات

- العربية، العدد 2007، 48، ص 359 .
- 8- يعقوب شوان، تطوير كفايات المشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة في فلسطين، مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية، العدد السابع، 2004، ص 193.
- 9- محمد إبراهيم سلمان، معايير الجودة في اختيار المشرفين والمناقشين لرسائل الماجستير في كليات التربية بجامعة قطاع غزة من وجهة نظرهم، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، 2012، ص 700.
- 10 - عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق عداد البحوث، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 10.
- 11- مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ البحث وأسس البحث الاجتماعي، ليبيا، ط3، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1995، ص 53.
- 12- فتحي اميمة، دليل الطالب الجامعي في كتابة البحوث العلمية، مصراته، مكتبة الإمام مالك، 2014، ص 26 .
- 13- محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين، عمان، دار وائل، 2002، ص 5.
- 14- المرجع نفسه، ص 117، 118.
- 15- أسما حسين حافظ، مناهج وأساليب البحث العلمي، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003، ص 21.

- 16- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط2، الكويت، وكالة المطبوعات، 1975، ص92.
- 17- فتحي محمد اميمة، مرجع سابق، ص 109
- 18- عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مرجع سابق، ص 190-191.
- 19- فتحي اميمة، مرجع سابق، ص 39 - 40
- 20- المرجع نفسه، ص 41 .